الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الافتتاحية: الاستراتيجيات الدولية وحقوق الإنسان

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2005) *الافتتاحية: الاستراتيجيات الدولية وحقوق الإنسان*. رواق عربي، 10 (1)، 9-22.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

افتتاحية

الاستراتيجيات الدولية وحقوق الإنسان

بإثـارة هذه القضية ندخل حقـل ألغام لا يريد سوى القليلـين جدا مـن الخـبراء التقليديين لحقـوق الإنسان أن يقتحمـوه. فالمناضلـون الحقوقيـون لم يكـن لهـم صلـة بالاستراتيجيـات الدوليـة، والعكـس صحيح، فالمتخصصـون فـى الاستراتيجيـة غالبـا مـا يحقِّرون الخطـاب الحقوقى، أو فى أحسن الأحوال يجعلونه تابعا لعلاقات القوة. وليس هناك فرع فى العلوم الاجتماعيـة أو الإنسانيات أو القانون يدرس العلاقة بين هذين البعدين للحياة الدولية.

ومجال دراسة الاستراتيجيات الدولية يختلف اختلافا كبيرا للغاية، وتفصله هوة عميقة عن مجال الدعوة لاحترام حقوق الإنسان وتطبيق المواثيق الدولية. فعلم الاستراتيجية يقوم على دراسة ظاهرة القوة والانتصار والهزيمة وموازين القوى العسكرية والشاملة، بينما ينتمى حقل دراسات حقوق الإنسان إلى مجال الإنسانيـات وهـو مجال آخر تمامـا. ولغة الاستراتيجية تختلـف تماما عن لغة الحقـوق. الأولى لغة صارمـة وخشنة وهى تدور وجـودا وعدما حول القوة بشتى تعبيراتها، وخاصـة نظم التسليح الكبرى والمستحدثة، والثانية لغة ناعمة أقـرب إلى الوجدان الإنسانى وهى تلامس بعمق التجربة الإنسانية الخلاَّقة كما تظهر فى الإبداع الجمالى والفنون والآداب.

ويختار الناس فى العادة إما لغة القوة أو لغة الحق، ويعتقد البعض عمليا أو

نظريـا أن القوة يجب أن تعلو على الحق، ويعتقد البعض الآخر بالعكس تماما أن الحق يجـب أن يعلو على القوة، وأن يحكمها ويشذبها ويضبطها ويوظفها لصالح الحق.

ولا يعنى ذلك أن الصلـة بين الاستراتيجية والحقوق أُهملت تماما فى التاريخ الفكرى والثقافى. وكانت أول محاولة لإنشاء صلة بين المجالين هى فكرة "الحرب العادلة" التى حلت محل فكرة الحرب المقدسة فى العقل الغربى. وافترضت فكرة "الحرب العادلة" أن الحرب يجب أن تتقيد بالهدف منها، والذى يجب أن يكون عـادلا، وأن يتناسب العائد من الحرب مع التكلفـة الباهظة لشنها، فضلا عن أن تكون فى الجوهر دفاعية.

كانت أول محاولة لإنشاء صلة بين "الاستراتيجية" و"الحقوق" هي فكرة "الحرب العادلة" التي حلت محل فكرة "الحرب المقدسة" في العقل الغربي.

غـير أن العدل فى العلاقات الدولية كان مسألة نسبية. وكان من السهل على كل مـن يريد شن الحروب العدوانيـة أن يطلق عليها صفة العدل كما فعل مؤخرا منظـرو غزو العـراق و"الحرب ضد الإرهـاب" فى الولايات المتحـدة. أما فى مجال القانون، فقد تطورت العلاقة من خلال ما يسمى بالقانون الدولى الإنسانى الـذى يطبق فـى أوقات الحرب. وحيث إنـه لم يكن هناك أى شـىء إنسانى فى الحـروب فقد انحصـر الاهتمام فى مجرد تخفيف ويلات الحـرب خاصة بالنسبة للمدنيـين. ومن ثم كان هنـاك مجال لإلزام المتحاربين باحـترام بعض الحقوق الإنسانيـة سواء للمشاركين فى القتال أو للمدنيـين. وتطورت أيضا فى نفس هذا المجـال حقـوق معينة للمدنيين فى ظـروف الاحتلال، وأصبـح من الضرورى قانونا أن تلتزم سلطات الاحتلال بحقوق إنسانية فردية وجماعية للشعب الخاضع للاحتلال. وشهـد هذا المجال انقلابا إضافيا فى المفاهيم عندما ضغطت دول العالم الثالـث لتضمين الحق فى الكفاح المسلح ضد الاحتـلال وخاصة فى اتفاقية جنيف الرابعة.

غـير أن جميع هـذه التجديـدات لم تشـكل بحثا متعمقـا فى العلاقـة بين علم الاستراتيجية وفكر حقوق الإنسان. وأُعتبرت هذه الحقوق عالمية وليست نسبية. وقد أضافت القمة الأخيرة للأمم المتحدة وثيقة جديدة تقنن حقا إضافيا هو الحق فى الحماية ضد جرائم الإبادة الجماعية، وهو حق للبشر فى أى مكان ويتعلق الوفاء بـه بالمجتمع الدولى ككل. ومـن المثير أن هذه الوثيقة بالـذات حظت بتوافق عام فـى آراء الدول التى اختلفت حول كل شىء آخر جرى التفاوض حوله فى وثيقة الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة.

وليس همنا هنا أن نقدم دراسة نظرية حول هذه العلاقة، وإنما اثارة الموضوع

مـن زاوية الواقع كما تشهد عليه الأوضـاع والصراعات الراهنة فى المنطقة وما تراكـم عن تداعياتها من خبرات. ولابد بالطبـع من أن نبدأ بإثارة الموضوع من زاوية مبدئية بأكبر قدر ممكن من الإيجاز.

السلام

إن مجـال حقـوق الإنسـان والقانون الـدولى الإنسانى ليـس فرعا من حقل الدراسات الإنسانية فحسب. فالحقوق والدراسات الإنسانية يشتركان فى جذور واحـدة وهـى الدفاع عن الحياة وعن القيـم الإنسانية النبيلة، ومـن بينها أو على رأسها قيمة السلام.

إن الإيمان بحقوق الإنسان يفترض التزاما مبدئيا بالدفاع عن السلام.

بهـذا المعنى فـإن الإيمان بحقوق الإنسان يفترض التزامـا مبدئيا بالدفاع عن السـلام. ولكن هذا الموقف يزج بنا فـى حوار متصل ويجب استكماله حتى نهايته مع تيارين أو فلنقل "مزاجين" يؤثران بشدة على الموقف من السلام. الأول يقول بأنـه "لا سلام بدون عدالـة"، وهو ما يعنى فيما يتعلـق بالصراعات الكبرى فى المنطقة العربية بـأن "لا سلام مع الاحتـلال". No Peace Without Justice ولا شك أن هذا موقف سليم من حيث المبدأ.

غير أن هـذه السلامة المبدئيـة تشوبها مشكلات كثيرة. فقـد رفعت التيارات التقدمية هذا الشعـار فى سلسلة الاحتجاجات ضد الجرائم الإسرائيلية فى الأرض المحتلـة، وبالتـوازى مـع الاحتجاجـات واسعة النطـاق ضد الغـزو الأمريكى للعـراق. ولكـن المعنى المباشر لهـذا الشعار هـو أن من حق الشعـب الفلسطينى الخاضـع للاحتلال أن "يحرم إسرائيل" مـن السلام طالما بقى الاحتلال. وعندما يسمـع الرأى العام فـى مختلف دول العالم أنصـار النضال الوطنـى الفلسطينى وهـم يهتفون بأن "لا سلام مع بقـاء الاحتلال" أو "لا سلام بدون عدالة" ينغرس لديـه انطباع خاطىء بـأن الفلسطينيين هم الذين يبادرون بشـن الحرب، وأنهم سيواصلون شن الحرب حتى يتم الاعتراف لهم بالعدالة. والواقع أن ثمة خطأ كامناً وعميقاً فى هذه الأطروحة، لأن الاحتلال الإسرائيلى قام بالأصل بالعدوان على الشعب والأرض الفلسطينيين، وهو يشـن حربا يومية ضد هذا الشعب المناضل. إننا هنا أمام حالة احتلال مصحوبة بحرب دائمة. وبالتالى فإن المطلوب هو إدانة الحـروب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى وضمـان حق الشعب الفلسطينى فى العيش بسلام فى دولة تترجم حقه فى تقرير المصير وفى إطار حدود دولية آمنة ومضمونة دوليا. وما يجب المطالبة به إذن هو "حق الشعب الفلسطينى فى العيش

فـى سـلام"، وليس العكس. فالعكـس: أى الدعوة لحق إسرائيـل فى العيش فى سـلام هو تزوير أمريكى وصهيونى فاضح للقضية ولطبيعة الصراع. والتزوير الواضـح هنا وضوح الشمس هو أن الشعب الفلسطينى لم يذهب لمحاربة اليهود أو غيرهم من الناس فى بلادهم البعيدة، بل أن الجماعات الصهيونية هى التى جاءت من بلاد بعيدة لشن الحرب على هذا الشعب بهدف اغتصاب أرضه بالقوة طوال النصف الأول مـن القرن العشرين، وأن إسرائيل هى التى تشن الحروب. هذه الحـروب تواصل الاستيلاء علـى أرض الشعب الفلسطينـى وإقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها، وتُبقـى الشعب الفلسطينى تحت نظام صارم للاحتلال يحرمه من أبسط الحقوق المنصوص عليها فى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربعة والنصوص الأخرى للقانون الدولى الإنسانى. ومن ثم فإن الموقف السليم هو شعار "السلام والعدالة للشعب الفلسطينى" وليس شعار "لا سلام بدون عدالة"؛ لأن الشعب الفلسطينى محروم بسبب آلة الحرب الإسرائيلية والأمريكية من العدالة، ومن السلام أيضا. والقضية الحقيقية هى أن يحصل على الحقين معا: الحق فى العدالة بتصفية نظام الاحتلال والحق فى السلام بوقف العدوان اليومى الذى تشنه آلة الحرب الإسرائيلية والأمريكية ضده.

غـير أن هذه الصياغة المبدئية السليمة لا تستبعد تلقائيا تعقيدات كثيرة، وتتعلق تحديـدا بقضية وسائل ومقتربـات النضال من أجل الحقـوق الفلسطينية الإنسانية والسياسية.

قامـت النظرية التقليدية للنضال الفلسطينـى على النظرية العامة التى وضعت فـى صميـم القانون الـدولى وهى "الحق فـى النضـال المسلح" ضـد الاحتلال. ووظفـت الحركة الوطنية الفلسطينية هذا الحق بالفعـل لفترة طويلة ومطردة بين عامى ١٩٦٥ و١٩٩٣. وبالتالى تراكمت خبرات ثمينة يجب دراستها بعناية. فقد حقـق النضال المسلـح نجاحا كبيرا فى بناء هوية مستقلة نسبيـا للشعب الفلسطينى، وفـى فرضـ قضيته على الوعـى والأجندة العالميـة. ولكنه لم يحقـق فى الواقع نجاحا يذكر فى إجبار إسرائيل وأمريكا على التسليم بالحقوق التاريخية والسياسية للشعـب الفلسطينى أو دفعها لما يسمى بـ"حل وسط تاريخى". وقد نترك للتاريخ مهمة إصدار حكم علـى مدى النجاح والفشل فى البعد العسكرى للنضال الوطنى الفلسطينـى، غير أن المؤكد أن النجاحات المحـدودة التى حققها الفلسطينيون حتى الآن علـى طريق نيـل حقوقهم لا يمكن نسبتها للكفـاءة العسكرية بالمقارنة بالأداء وبالالتفاف السياسى العربى والعالمى حول القضية الفلسطينية. وبتعبير آخر أكثر

فشل النضال العسكرى تاريخيا فى تمكين الشعب الفلسطينى من نيل حقوقه وإن كان قد ساهم بين عوامل أخرى فى الحصول على اعتراف سياسى وقانونى عالمى بهذه الحقوق، وإن بتكلفة هائلة

وضوحا، فشل النضال العسكرى تاريخيا فى تمكين الشعب الفلسطينى من نيل حقوقه وإن كان قد ساهم بين عوامل أخرى فى الحصول على اعتراف سياسى وقانونى عالمى بهذه الحقوق، وإن بتكلفة هائلة، بل ومروعة بكل المقاييس.

ويمكننا القول بكل الوضوح الممكن أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تفسح لنفسها الفرصة لتأمل هذه الحقيقة إلا خلال فترة قصيرة وهى سنوات التطبيق الجزئى لاتفاق أوسلو. وبالتالى فشلت هذه الحركة فى إنتاج نظرية خاصة بالنضال الفلسطينى يميز بين "الحق" فى النضال المسلح من ناحية، وفعاليته النسبية على الأقل بالمقارنة بأساليب النضال السلمى من ناحية ثانية. كان ولا يزال من حق الشعب الفلسطينى الخاضع للاحتلال والتدمير المنهجى أن يقاتل، ولكن القتال لم يكن بالضرورة الآلية الأفضل، ولم يعد بالضرورة الآلية المناسبة، بل إن أى حساب دقيق للتناسب بين العائد والتكلفة يشير إلى أنه- أى النضال العسكرى- كان كارثة إضافية، بالمقارنة بما حققه على أرض الواقع.

العنف المسلح كان سببا مهما لتلاعب الأنظمة العربية بالقضية الفلسطينية بصورة انتهازية ولمصلحة نخبها الحاكمة.

ويلزمنا هذا الاستنتاج بأن نفكر بجدية فى التركيز على تنمية النضال السلمى لنيل حقوق الشعب الفلسطينى. وثمة أسباب عديدة تعزز هذه الدعوة. أول هذه الأسباب أشرنا إليها بالفعل وهو هزال النتائج التى حققها النضال المسلح أو العنف عموما. أما السبب الثانى فهو العكس تماما: أى أن النضال المدنى والسياسى السلمى الفلسطينى حقق عائدا أفضل وبتكلفة أقل. وتبرهن تجربة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧- ١٩٩٠) بالمقارنة بالانتفاضة الثانية وبالإرث التاريخى للنضال الاحترافى المسلح على هذه النظرية. إذ نقلت الانتفاضة الأولى التعاطف العالمى مع حقوق الشعب الفلسطينى إلى مستوى أعلى وجديد تماما، بالمقارنة بأية فترة سابقة. وتؤكد هذه الحقيقة أيضا أن المكاسب الجزئية والمقيدة التى تحققت للشعب الفلسطينى باتفاق أوسلو تزاملت مع فترة من الهبوط الشديد فى الأداء العسكرى الفلسطينى كما ونوعا، وهو ما بدا أمرا مفهوما تماما بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢ والتعقد الذى شهدته الساحة اللبنانية فى أعقاب الاجتياح الإسرائيلى للبنان فى هذا العام، فضلا عن الأزمة الداخلية الطاحنة التى كانت تشهدها منظمة التحرير الفلسطينية فى ذلك الوقت.

أما السبب الثالث والذى لا يقل أهمية هو أن العنف المسلح كان سببا مهما لتلاعب الأنظمة العربية بالقضية الفلسطينية بصورة انتهازية ولمصلحة نخبها الحاكمة. وقد ضاعف هذا التلاعب من الأزمة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٨. ويضاف إلى هذا سبب رابع وهو أن

العنف صار جزءا لا يتجزأ من الحياة السياسية الفلسطينية نفسها، وهو الأمر الذى عـبر عن نفسه فى الاشتباكات المسلحة الكثيرة التى وقعت بين الفصائل الفلسطينية ذاتهـا، وفيما بينها -جماعة- من ناحية، ونظـم عربية عديدة- وخاصة الأردن ولبنـان- من ناحية أخرى. وأدت هذه الاشتباكات أو الحروب الأهلية الصغيرة والكبـيرة إلى إهدار دم فلسطينى غزير، ربمـا فاق فى غزارته ما بذل أو أرهق مـن دم فى سياق الصراع العسكرى مع إسرائيل، وذلك دون أى سبب عقلانى مفهوم.

إن ممارسة العنف المسلح صار مع الوقت عادة لا يكاد أحد يستطيع إيقافها، وأنها تنطلق من اعتبارات نفسية وليس اعتبارات سياسية عقلانية.

بـل وأخذ العنف يصبح ثقافة أو حتى نمط حياة أثر سلبا على المجتمع السياسى الفلسطينى حتى فى سياق الانتفاضة الثانية، وبصورة خاصة من خلال استعراض القوة والمنافسات حول إعلان المسئولية عن عمليات عنف مسلح ضد إسرائيل. وقد ساهم ذلك كله فى حالة التصـدع الراهنة التى يشهدها المجتمع الفلسطينى وخاصة فى قطاع غزة، فضلا عن التصدعات النفسية على المستوى الفردى وبصفة أخص للأطفال الفلسطينيين.

ولا يقـل أهميـة عـن كل تلك الأسبـاب أن ممارسـة العنف المسلـح صار مع الوقت عادة لا يـكاد أحد يستطيع إيقافها، وأنها تنطلق من اعتبارات نفسية وليس اعتبارات سياسية عقلانيـة، إلى الحد الذى صارت فيه تلك العمليات منبتة الصلة بالاعتبـارات السياسية، بل وبالظـروف الاستراتيجية المتزامنـة معها. وقامت منظمـات فلسطينية بشن عمليات عسكرية رغم الوضـوح الكامل لنتائجها السلبية علـى البيئة السياسية الدولية للقضية الفلسطينية، فضلا عما تجره من عمليات قمع إسرائيلية وخيمة.

فقـد استمرت العمليات العسكرية الفلسطينية فى سيـاق الانتفاضة الثانية رغم تحذيـر علماء السياسة والاستراتيجيا مـن نتائجها السلبية وبخاصة بعد أحداث ١١ سبتمـبر وغزو أفغانستـان والعراق. وتشمل تلك الآثار إعـادة احتلال الأرض المحـررة؛ ومن ثـم تمكين إسرائيل مـن السيطرة علـى جميع الأراضـى المحتلة وإخضـاع الفلسطينيين لموجـات متتالية من القمع الخـارق دون حدوث رد فعل دولى يذكر.

والواقع أننا ركزنا فى تحليل العلاقة بين الاعتبارات الاستراتيجية والحقوقية على القضيـة الفلسطينية لأنها كانت وستظل أهم القضايـا الحقوقية الجماعية على الإطـلاق بالنسبة للمنطقة العربية. غير أنه لا يمكـن عزل القضية الفلسطينية من هذا المنظور عن التحليل الأوسع للعلاقة على مستوى المنطقة العربية ككل.

ولكـن كان هناك سبب إضافى يحتم أولية النضال السلمى وهو أن هذه المنطقة كانـت تغرق بالفعل فى مستنقع من العنف مما جعل النضال الفلسطينى المسلح يفقد جزئيا خصوصيته وتفرده فى وعى العالم، طالما أن من الممكن قراءة سيل أحداث العنف فى العقدين الأخيريـن وكأنها سمة لشعوب المنطقة وثقافتهم، وهو ما يمثل قراءة ظالمة وسطحية لما يحدث، ولكنها أسهل منالا من بذل جهد عقلى كبير لفهمه بصورة عقلانية وعلمية!

فى الوقت الذى طورت فيه الإدارة اليمينية الأمريكية المتطرفة هجومها الاستراتيجى على المنطقة بغزو العراق والضغط التهديدى المتواصل على سوريا وإيران، بدأت لأول مرة فى تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية فى الضغط من أجل التحويل "الديموقراطى" لنظم الحكم العربية.

المستوى العربى والاقليمى

لقـد تطورت العلاقة بـين الاستراتيجيات الدولية وخطـاب الحقوق بصورة بالغـة التعقيـد بعد أحـداث ١١ سبتمـبر. ويمكن ملاحظة هـذا التعقيـد الإضافي بالإشـارة إلى طبيعـة الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة منـذ أحداث ١١ سبتمبر عمومـا وإطلاق مبادرة باول، ثم مبـادرة الشرق الأوسط العظيم فى نهاية عام ٢٠٠٣. ففى الوقت الذى طورت فيه الإدارة اليمينية الأمريكية المتطرفة هجومها الاستراتيجى على المنطقة بغزو العراق والضغط التهديدى المتواصل على سوريا وإيران، بدأت لأول مرة فى تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية فى الضغط من أجـل التحويل "الديموقراطى" لنظم الحكم العربية. واشتدت هذه الضغوط أحيانا إلى حـد التعبير عنها بلغة تهديدية لا لبس فيها وتحـت عنوان "الفوضى الخلاقة": أى التهديد بنزع استقرار– أو حتى الإطاحة– بنظم الحكم العربية من أجل فرض صيغة ديموقراطية أو بالأحرى ليبرالية سياسية.

ويبـدو الأمر علـى السطح كمجرد إضافـة بُعد آخر جديد للحـرب الأمريكية ضد الإرهـاب، فالمنطق والتبرير الأساسى للدعـوة إلى الإصلاح الديموقراطى – من وجهة النظر الأمريكية– هو إيجاد قنوات سلمية للتعبير كبديل لتوجه الشباب العربـى لتبنى التطـرف والإرهاب الدينى. غير أن "الدعـوة الديموقراطية" لها وظائف أخرى أيضا، وهى وظائف استراتيجية بالأساس. فإذا تركنا التفسيرات الراديكاليـة العربية لهذه التوجهـات الجديدة للسياسة الأمريكيـة فسوف نجد أن الإدارة الأمريكيـة ذاتهـا فضحـت هذه الوظائـف الاستراتيجيـة وإن من خلال التعبيرات والجمل المنمقة. إذ تـرى الإدارة الأمريكية أن التحويل الديموقراطى لنظـم الحكم العربية يقـود المنطقة إلى "السـلام"، وهى تقصد أساسـا السلام بين العرب والإسرائيليين. وتستند الإدارة الأمريكية فى ذلك إلى برنامج بحثى ضخم اضطلعت به الأكاديميا الأمريكية انتهـى إلى استدلال يقول بأن "الديموقراطيات

لا تتحـارب". وبغضـ النظـر عن دقـة هـذا الاستـدلال وانتزاعه مـن سياقه الأكاديمـى الأوسـع والأكثر انضباطا فـى نفس الوقت (حيـث يستثنى الحروب التـى جرت فى سياق الاستعمـار الأوربى للعالم الثالث وهو ما ينطبق أيضا على سياق العلاقة الاستعمارية بـين إسرائيل والشعب الفلسطينى بل والعرب عموما) فـإن ما تقوله الإدارة الأمريكية هو أن النظم الديموقراطية فى الدول العربية هى وحدها القادرة على صنع السلام مع إسرائيل، أو أنها هى التى ستبنى السلام مع إسرائيـل، بغض النظر عن كون هذا السلام عـادلا أم غير عادل. وبتعبير آخر فإن الإدارة الأمريكية تتطلع إلى أن يؤدى استتباب نظم ديموقراطية فى المنطقة، وخاصة فى بلاد الطوق العربى حول إسرائيل إلى تنازلها عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطينى.

إن الإدارة الأمريكية تتطلع إلى أن يؤدى استتباب نظم ديموقراطية فى المنطقة، وخاصة فى بلاد الطوق العربى حول إسرائيل إلى تنازلها عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطينى.

يؤكد هذا الاستنتـاج أن الإدارة الأمريكية لم تلزم نفسها إلا بمضمون للسلام يحقـق المصالح الاستعماريـة الإسرائيلية ولا يحقق للشعـب الفلسطينى سوى نيل مصطلـح دولة. فوعـد بوش الذى منحـه لرئيس الـوزراء الإسرائيلـى آرييل شـارون يقوم على عدم العودة إلى حـدود ١٩٦٧ وأن القدس ستبقى "موحدة" أى تبقى بيد إسرائيل، وأنه لن تكون هناك "عودة" للاجئين الفلسطينيين. ويعنى ذلـك أن الرئيس الأمريكى بوش قد حرم الشعـب الفلسطينى من أهم حقوقه على الإطـلاق وأنـه استبق نتائج أى مباحثات للسلام بـين الطرفين، وحدد أن معنى السـلام الذى يريـد أن تشيده "الديموقراطيات العربية" هـو التنازل عن الحقوق غـير القابلة للتصرف للشعـب الفلسطينى. ولا يبدو أن هنـاك أدنى غموض فيما يتعلق بحقيقة صورة السلام الذى تريده الإدارة الأمريكية، لأن صاحب الدعوة الأمريكيـة "للديموقراطية" فى الـدول العربية التى ستحقق السـلام مع إسرائيل هم ممثلو اليمين الإسرائيلي المتطـرف وأشخاص مثل السيد شارانسكى المعروف بموقفـه المتشدد من الحقوق التاريخيـة والسياسية للشعب الفلسطينى، والذى يقف علـى يمين شارون نفسه إلى الحد الذى دفعـه للاستقالة احتجاجا على ما يراه من تنـازلات شارونية! ولا يسعنا أن ننسى أن التحـولات التى شهدتها الاستراتيجية الأمريكيـة فـى المنطقة بما فى ذلك غـزو العراق والضغـط المتواصل ضد إيران وسوريـا يستهـدف كذلـك وقبـل أى هدف آخـر خدمـة المصالـح الاستراتيجية الإسرائيلية بالصياغة التى تريدها نخبة الحكم الصهيونية عموما، والنخبة اليمينية من أمثال شارانسكى بصورة خاصة.

إننا نقف هنا أمام علاقة بين التحويل الاستراتيجى للمنطقة من خلال الحروب

والضغوط السياسية وأشكال العقاب الاقتصادى من ناحية والتحويل السياسى لها تحت شعار الديموقراطية من ناحية أخرى.

الهدف من المقاربة الاستراتيجية – المتمثلة فى شن الحروب والضغوط السياسية والاقتصادية– والمقاربة السياسية والدعائية– المتمثلة فى مبادرة باول وأطروحة الشرق الأوسط الكبير– يستهدفان شيئاً واحداً وهو سلب الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى. ومع ذلك فإن ثمة قدراً من التعقيد دخل على العلاقة بين الاستراتيجيا والخطاب الحقوقى؛ لأن الديموقراطية هى حق من حقوق الشعوب، وهى صارت شرطا جوهريا لنيل الحقوق الإنسانية. وبينما يدرك الكثيرون الطبيعة الحقيقية لدعوة الإدارة اليمينية الأمريكية، فهم لا يستطيعون رفضها، وإن كان بوسعهم أن يميزوا نضالهم الديموقراطى الأوسع والأعمق عن السياسة الأمريكية، كما يستطيعون أن يعيدوا التلازم بين النضالين الديموقراطى والوطنى/القومى.

الديموقراطية هى حق من حقوق الشعوب، وهى صارت شرطا جوهريا لنيل الحقوق الإنسانية.

تطرح تلك الصياغة للعلاقة بين الحقوقى والاستراتيجى تحديا كبيرا أمام الفكر العربى. إن أبسط هذه التحديات هى التى تناقش بالفعل على استحياء من جانب حركات الإصلاح السياسى فى عدد من الدول العربية. فلا شك أن الضغوط الأمريكية ساهمت فى "تأمـ " نسبى لهذه الحركات من البطش السياسى الذى درجت نظم الحكم العربية على ممارسته بما يشبه الغريزة أو قوانين الميكانيكا، وبينما رفضت بعض هذه الحركات– مثل حركة كفاية فى مصر– تماما أن تنجرف لإعلان التحالف مع أمريكا أو وقف نقد الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة بتأثير إغراء المكاسب السياسية الشكلية والبسيطة المحققه بفضل هذه الضغوط الأمريكية، فإن بعضها الآخر –مثل ما يسمى بحزب التقدم السورى– لا يستقوى بأمريكا ضد الحكومات القمعية فى بلاده فحسب، بل لا يتردد فى أن يقوم بدور حصان طروادة فى إطار الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى فرض الاستسلام على الدول والمجتمعات العربية!

أما التحديات الأكثر عمقا فتتمثل فى وضع تصور للاستراتيجية الممكنة والتى تدافع عن الحقوق العربية الجماعية وخاصة حقوق الشعب الفلسطينى دون أن تتنازل عن منظومة حقوق الإنسان ككل. إن التيارات الأصولية فى المنطقة العربية تطور بالفعل استراتيجية لمواجهة الهجوم الاستراتيجى الأمريكى على المنطقة. ولكن المشكلة هى أنها "تناضل" من أجل بناء نظم سياسية تصادر على كل المنظومة الحقوقية. وبالمقابل فإن بعض فصائل التيار الليبرالى فى المنطقة

يطـور استراتيجية تدعو لتطبيق المنظومة الحقوقية بالتعـاون مع الإدارة اليمينية الأمريكية الراهنة بما ينطوى صراحة أو ضمنا على التنازل عن الحقوق الجماعية الجوهرية لشعـوب المنطقة وعلى رأسها الحق فى التحرر مـن الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية، فضلا عن الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى، بل وسرع البعض إلى التنازل عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها السياسى بنفسها بالعودة إلى شكل استعمـارى صريح أو حتى أعمال غزو إجراميـة مشابهة للغزو الأنجلو أمريكى للعراق.

لقد شبعت هذه المنطقة عنفا تحت شتى الادعاءات والدعوات.

وتتفـق هاتان الاستراتيجيتان فى أنهما تقومان علـى العنف والذى يصل إلى العمـل المسلح والحـرب. فالتيـارات الأصولية تدعو للإرهاب فـى الحد الأدنى والحرب المقدسـة فى الحد الأقصى ضد الولايات المتحـدة وإسرائيل مستندة على مقـولات دينيـة أساسا، وأحيانا علـى "حق الشعوب الواقعة تحـت الاحتلال فى المقاومـة المسلحة" فـى المنظومة القانونيـة الدولية. أما هذا القطـاع من التيارات الليبرالية وبعض التيارات الأخرى بما فيها بعض التيارات الأصولية أو الطائفية فيدعـو للعنـف المسلح فـى اتجاه عكسـي: أى العنـف الأمريكي ضـد نظم الحكم الاستبدادية فى المنطقة.

والواقـع أن هذين الخياريـن لا يقلان سوءا من الناحيـة العملية عن بعضهما البعضـ. والمؤكـد أن الضحية الأساسية لهمـا معا هى منظومة حقـوق الإنسان وفرص الشعوب العربية فى التمتع بها.

فحتـى لو تركنا جانبا القضايـا المضمونية فإن ثمة حقيقة جوهرية لا يمكن لأى صاحـب عقـل راجح أو ضمير حـى أن يتغافل عنها كمحـدد رئيسى لأى اختيار استراتيجى. فقد شبعت هذه المنطقة عنفا تحت شتى الادعاءات والدعوات. المنطقة تعانى من فائض مذهل للعنف إلى الحد الذى لا تقبل فيه المزيد بدون دفعها للانهيار التام. ولا يقل عـن ذلك أهمية أن الأبرياء هم الذين دفعوا الثمن الأكبر سواء فى الحروب العدوانية التى يشنها التحالف الأنجلو أمريكى فى المنطقة أو فى الحروب التـى تشنها التيـارات الأصولية أو حتـى التحررية العربية! وقـد أشرنا إلى هذه الحقيقـة حتى بالنسبة للنضال الوطنى الفلسطينى. ولكن تاريخ جملة من الحروب الأهلية العربية خلال العقود الثلاثة وحدها فى لبنان والسودان والجزائر واليمن وفـى اللحظة الراهنة فى العراق أيضا يكفـى ويزيد لإثبات هذه الحقيقة. والواقع أن الجانـب الأكبر من العنف وضحاياه لم يكن لـه أى نتائج إيجابية سواء بالنسبة للحقـوق الجماعية مثـل الحقوق الفلسطينيـة أو الحقوق الفردية فـى شتى الدول

العربية. ويبدو فائض العنف فى المنطقة فى لوحة هائلة شديدة الإظلام والبؤس أو كأنها تجربة تراجيدية فى إلحاق العقاب بالذات، أو ببساطة كنوع من الانتحار الجماعى.

استراتيجية النضال السلمى

هذا هو ما يدعونا إلى اقتراح قيام تحالف أساسى من القوى الديموقرطية والتقدمية فى المنطقة العربية بحسم النقاش العربى حول قضية الحقوق الجمعية والفردية بتبنى كامل لاستراتيجية النضال السلمى المدنى والسياسى. ولا يمكن مبدئيا استبعاد الحوار مع أى تيار سياسى بما فيه التيار الإسلامى من أجل رجحان كفة هذه الاستراتيجية. فقد تعلم قطاع مهم من هذا التيار على الأقل فى السودان، فاضطر إلى عقد مصالحة وطنية مع الثوار الجنوبيين. ولا بد أنهم أدركوا أن الثمن المدفوع فى الحرب الأهلية المتحدة (١٩٨٣- ٢٠٠٥) كان باهظا للغاية. كما لا بد أنهم تعلموا أنه لو كانت الحرب قد وضعت أوزارها منذ البداية أو فى فترة مبكرة لكان اتفاق السلام مع الجنوبيين أفضل كثيرا مما اضطروا للتوقيع عليه فى نهاية المطاف. إن دراسة هذه التجربة المهمة تبين مدى تفوق استراتيجية النضال السلمى أيضا حتى بالنسبة للثوار الجنوبيين. فربما يكونون قد حصلوا على اتفاق أفضل مما كان يمكن أن يحصلوا عليه بعد سنوات قليلة من الانقلاب العسكرى الذى مكّن التيار الإسلامى من حكم السودان، ولكن الثمن الهائل المدفوع فى الحرب الأهلية لسنوات إضافية كان يمكن تجنبه. والواقع أن النتيجة نفسها كان يمكن أن تكون واضحة حتى بالنسبة للنضال الفلسطينى. فقد أدى عسكرة الانتفاضة، بل أدى المفهوم الاستراتيجى المغلوط للانتفاضة نفسها إلى نتائج وخيمة وكان يمكن تجنبها بقدر معقول من الذكاء السياسى والاستراتيجي. إذ إن الحقوق الفلسطينية تعد أبعد منالا اليوم مما كانت عليه فى مباحثات طابا فى يناير عام ٢٠٠٠. وبالمقارنة، خسر الفلسطينيون أمورا كثيرة، فقد تغيرت البيئة السياسية جوهريا فى إسرائيل لصالح اليمين المتطرف الذى يرفض الانسحاب من أى جزء من الأرض المحتلة، بينما كان التفاوض يدور فى طابا حول كيفية تمكين الفلسطينيين من استعادة الجزء الأكبر من القدس وتمكين ولو نسبة صغيرة من اللاجئين من العودة، فيما كان يمكن أن يشكل سابقة تبنى عليها أشكال من النضال اللاحق والمثمر. وبإيجاز فإن الانتفاضة وخاصة بعد عسكرتها أوقعت الشعب الفلسطينى فى فخ شارون واليمين المتطرف فى إسرائيل، دون أن تنجح

أدعو إلى قيام تحالف أساسى من القوى الديموقرطية والتقدمية فى المنطقة العربية بحسم النقاش العربى حول قضية الحقوق الجمعية والفردية بتبنى كامل لاستراتيجية النضال السلمى المدنى والسياسى.

فى تحقيق أية نتيجة ايجابية رغم التضحيات المروعة التى بذلها الشعب الفلسطينى بسخاء.

ولا شك فى ذهنى مطلقا أن استعراض الصراعات الأهلية العربية ينتهى بنفس الاستدلال. فماذا تحقق لأى طرف من صراع دام حول الصحراء الغربية استمر لأكثر من خمسة وعشرين عاما؟ وماذا تحقق لأى طرف فى الحرب الأهلية فى اليمن؟ بل ماذا تحقق بعد أن قام زعيم أفَّاق ومستبد مثل صدام حسين بغزو إيران عام ١٩٨٠ وغزو الكويت عام ١٩٩٠؟ أين كنا وأين أصبحنا بسبب هذا التفضيل الانتحارى للعنف كوسيلة للنضال السياسى فى العالم العربى؟

إن أغلب الحروب فى العصر الإسلامى الأول والوسيط وقعت فى الحقيقة بين مسلمين، واستخدم فيها المتحاربون مقولة الجهاد!.

ولا تسعفنا المساحة المتاحة هنا لمناقشة تفصيلية لاستراتيجية النضال السلمى. غير أنه لا يمكن أن نترك القارىء على ميعاد مع هذه المناقشة فى العدد القادم قبل أن نشير إلى بضعة جوانب للعلاقة بين رسم الاستراتيجيات وتعزيز الخطاب الحقوقى والعدالى بشكل عام. إن النضال السلمى ينهض على ثقافة معينة. ولهذا يتعين علينا أن نبدأ بالاعتراف بصعوبات تطبيقها فى المنطقة العربية. وأول هذه الصعوبات هى أن الإرث الثقافى للعنف أكبر بكثير فى هذه المنطقة من إرث النضال السلمى أو غير العنيف. ولابد من الاعتراف أن التراث الفقهى نفسه، ومن ثم المفهوم الشائع عن الدين الإسلامى نفسه يحمل تحيزا شبه كامل للأساليب العنيفة فى النضال السياسى مع الآخر الدينى ومع الآخر بشكل عام. ولذلك لم يطور الفقه التقليدى مفهوما عن الحرب العادلة، بل اعتبر أن الحروب التى يشنها المسلمون عادلة بالتعريف بغض النظر عن كونها دفاعية أو هجومية، وبغض النظر عن تكاليفها. ويثير مصطلح الجهاد قدرا كبيرا من الاستجابة فى نفوس الشباب العرب والمسلمين، بغض النظر عن التفاصيل ذات الصلة بالحساب الاستراتيجي، بل وبالحقوق أيضا. والواقع أنه كان من السهل على كل الأطراف أن تستغل مفهوم الجهاد لتضفى شرعية تلقائية على شن الحرب بغض النظر عن مضمون هذه الحرب أو الأطراف التى تُشن ضدها، بل إن أغلب الحروب فى العصر الإسلامى الأول والوسيط وقعت فى الحقيقة بين مسلمين، واستخدم فيها المتحاربون مقولة الجهاد!. ولا يختلف الواقع الراهن عن هذا النمط التاريخى. فرغم أن الحروب التى يشتبك فيها مسلمون مع غير مسلمين ذات قيمة استراتيجية أكبر، إلا أنها ليست أغلب الحروب التى يشتبك فيها مسلمون، حيث تقع أغلب الحروب وأعمال العنف بين مسلمين سواءا كانوا من نفس الدولة أو فى دول مختلفة. إن النزعة الوطنية ورثت هذا الميل لتفضيل العنف وإضفاء قيمة

نبيلـة عليه، بغض النظر عمـا إذا كانت الحركات الوطنيـة تشتبك فى صراعات ضـد مستعمر أو ضد بعضها البعض. وتضيف العاطفـة العرقية والطائفية الكثير إلى طاقة العنـف والصراع، فتجعله ممتدا، مسببـا لخسائر كبيرة فى الأرواح، ولخسائـر أكبر فى فرص التقدم. ويضاعف من النتائج المأسوية لهذه الصراعات أنـه كان يمكن حلها بقدر أقـل كثيرا من الخسائر لو أن الحكمـة تغلبت وقام على إدارة السياسـة والمجتمـع فى دول ما بعد الاستعمـار أشخاص ونخب أكثر حكمة وأقل عبادة للعنف.

ليس هناك ضمان لنجاح النضال السلمى. ولكن بالمقابل ليس هناك ضمان لنجاح النضال العسكرى.

ثمة نوع آخر من الصعوبات له طبيعة عالمية وهى الصعوبات النفسية. فحالة الافتراس الهائلة التى تعرضت لها شعوب المنطقة فى العقود القليلة الماضية دفعت لتراكـم أوضـاع نفسية مواتيـة لاختيار العنـف إلى الحد الذى يجعلـه أقرب إلى الاختيـار الغريزى فى بلاد عديدة. ويضاعف من قوة هـذا الاختيار أنه يكتسب نوعا مـن التفوق الأخلاقى على استراتيجية النضـال السلمى!. فالنضال السلمى عـادة ما يتم تصويره على أنه نوع من الجبن أو حتى الخيانة. ويزداد هذا الدافع للعنـف والنضال المسلح كلمـا ازداد القهر، أو كان من يمارس القهر غريبا من الناحيتين الدينية والعرقية/القومية.

ثمة صعوبة ثالثة ذات طابع فلسفى ويتعلق ليس بالطبيعة الإنسانية وحدها، بل وأيضا بالأيديولوجيات العصرية ذات الطابع الشمولى والإحيائى والأصولى، بل والعـدالى ذاته. فلننظر إلى الدفـاع الفلسفى عن العنف فى الماركسية والتى أثرت تأثيرا عميقا على كل الثقافات المعاصرة. إن السؤال الذى يطرحه البعض بصورة مشروعـة هو ماذا لو فشل النضال السلمى فـى التوصل إلى حقوق مشروعة؟ لا يضمـن أحد إجابة سليمة على هذا السـؤال. ولا شك أنه كان هناك قدر من حسن الطالـع التاريخى الذى مكن تجربة غاندى التاريخية فى النضال السلمى من أجل الاستقلال وتجربـة مارتن لوثر كينج فى النضال المدنى من أجل إنهاء العنصرية من النجاح. فكان الاستعمار الأوربـى فى طريقه إلى الاندحار فى كل الأحوال بعـد نتائج الحرب العالمية الثانيـة. كما أن العنصرية الأمريكيـة صارت فضيحة وعبئـا لا يطاق على الولايـات المتحدة المشتبكـة فى الحرب البـاردة مع الاتحاد السوفيتـى الذى كان يدافع عن عقيدة أو أيديولوجيا عدالية لها جاذبية شديدة ليس للطبقات الفقيرة فحسب، بل وللجماعات العرقية والشعوب المضطهدة أيضا.

ولكن الظروف تغيرت كثيرا. كما أن حالة النضال ضد إسرائيل والصهيونية تحديدا تمثل مشكلـة أمام الدعوة للنضال السلمى؛ لأن هـذه الأيدولوجيا والدولة

التــى قامت عليهــا ليست حالة طبيعيــة، بل هى خارقة بــكل المقاييس من حيــث تكونها ومن حيــث قدراتها الفذة، ومن حيث قسوتهــا أيضا. وفى هــذا السياق لا يمكــن الادعاء بأن النضال السلمــى "يضمن" نيل الحقوق السياسية والتاريخية للشعب الفلسطينى.

إذن ليــس هناك ضمان لنجــاح النضال السلمى. ولكــن بالمقابل ليس هناك ضمان لنجاح النضال العسكرى. ويمكن القول بأن ما يمكن توفيره من ضمانات لنجاح النضال السلمى فى الحالة الفلسطينية تحديدا أكبر كثيرا ممــا تحقق أو يتوقع تحقيقه عبر النضال العسكرى. ولكن القضية الحاسمة التــى نريــد أن نطرحها هنا بإيجــاز هى ما يلى. لقد "نبغــت" البشرية فى إبداع استراتيجيات وآليات ووسائل للحرب والنضال العسكرى، ولكنها لم تستثمــر نفس الجهد فى إبــداع استراتيجيات وآليــات ووسائل النضال السلمــى، ولا بد من الاعتراف من جديد أن منطقتنا وثقافتنا الموروثة هى من بين الأقل اهتماما بالإبداع فى مجال النضال السلمى.

ماذا يمكــن أن يتحقق لو أطلقنا القدرات الإبداعية للإضافة إلى فرص نجاح النضال السلمى؟ أعتقد أن تدفق الإبداع لن يوسع الضمانات المطلوبة للنجــاح فحسب، بل إن هــذا الإبداع يضيف إضافــات كبيرة إلى التراث الروحى والثقافى فى بلادنا العربية وثقافتنا الدينية وخاصة الإسلامية.

د. محمد السيد سعيد